قانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٧

بربط موازنة الهيئة الزراعية المصرية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات الهيئة الزراعية المصرية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٣٦٨١٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ثلاثة وستون مليونا وستمائة وواحد وثمانون ألف جنيه) وفقا لما يلى :

أولا ـ الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٢٩٨٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وستون مليونا وتسعمائة وثمانية وثمانون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الأول ـ أجور بمبلغ ١٧٠١٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الثانى ـ النفقات الجارية والتحويلات الجارية بمبلغ ٦١٢٨٧٠٠٠ جنيه منه مبلغ ٥٥٢٤٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانيا ـ الاستخدامات الرأسمالية :

قدرت الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث : الاستخدامات الاستثمارية بمبلغ ٥٥٣٠٠٠ جنيه .

(ب) جملة الباب الرابع : التحويلات الرأسمالية بمبلغ ١٤٠٠٠٠ جنه .

ثالثا ـ الايرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٢٩٨٨٠٠٠ جنيه (فقط وقدره اثنان وستون مليونا وتسعمائة وثمانية وثمانون ألف جنيه) كلها بالباب الثانى ـ الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية .

رابعا ـ الايرادات الراسمالية :

قـــدرت الإيرادات الرأسمالية للسنة المـالية ١٩٨٨/٨٧ بمبلغ ٦٩٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدره ستمائة وثلاثة وتسعون ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(ا) جملة الباب الثالث ـــ الإيرادات الرأسمالية المتنوعة بمبلغ ٣٣٠٠٠٠جنيه .

(ب) جملة البـاب الرابع ـــ قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ٣٦٣٠٠٠ جنيه ، وكلها قروض من بنك الاستثمار القومى لتمويل الاستثمارات .

(المـادة الثانية)

تسرى أحكام التأشيرات العامة الملحقة بقانون ربط الموازنة العامة للدولة للسنة المـالية ١٩٨٨/٨٧ على هذه الهيئة .

(المـادة الثالثة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالباب الثالث (الاستخدامات الاستثمارية) إلا فى ضوء التنظيم الذى يضعه بنك الاستثمار القومى .

(المـادة الرابعة)

يجوز لوزير المـالية أو من يفوضه تعديل موازنة الهيئة بمـــا يخصص لها من الاعتمادات الإجمالية المدرجة بالموازنة العامة للدولة .

(المـادة الخامسة)

لايجوز للهيئة السحب على المكشوف من بنوك القطاع العام إلا بموافقة وزارة المـالية .

(المـادة السادسة)

ينشر هذا القانون فى الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٨٧ ويبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية فى ٢ ذى القعدة سنة ١٤٠٧ (٢٨ يونيه سنة ١٩٨٧)

حسنى مبارك

بيان موازنة الهيئة الزراعية المصرية
للسنة المالية ١٩٨٨/٨٧

البيان	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه
باب ١ — الأجور	١٧٠١٠٠٠	١٥٣٢٠٠٠
باب ٢ — نفقات جارية وتحويلات جارية	٦١٢٨٧٠٠٠	٥٠٦٠١٠٠٠
(منه مبلغ ٥٥٢٤٠٠٠ جنيه فائض الحكومة)		
جملة الاستخدامات الجارية	٦٢٩٨٨٠٠٠	٥٢١٣٣٠٠٠
باب ٣ — استخدامات استثمارية ...	٥٥٣٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠
باب ٤ — تحويلات رأسمالية	١٤٠٠٠٠	٨٨٠٠٠
جملة الاستخدامات الرأسمالية	٦٩٣٠٠٠	١٠٨٨٠٠٠
إجمالى الاستخدامات	٦٣٦٨١٠٠٠	٥٣٢٢١٠٠٠

البيان	١٩٨٨/٨٧	١٩٨٧/٨٦
	جنيه	جنيه
باب ٢ — إيرادات وتحويلات جارية	٦٢٩٨٨٠٠٠	٥٢١٣٣٠٠٠
جملة الإيرادات الجارية	٦٢٩٨٨٠٠٠	٥٢١٣٣٠٠٠
باب ٣ — إيرادات رأسمالية متنوعة	٣٣٠٠٠٠	٤٣٠٠٠٠
باب ٤ — قروض وتسهيلات ائتمانية	٣٦٣٠٠٠	٦٥٨٠٠٠
جملة الإيرادات الرأسمالية	٦٩٣٠٠٠	١٠٨٨٠٠٠
إجمالى الإيرادات	٦٣٦٨١٠٠٠	٥٣٢٢١٠٠٠